مؤشرات قياس الناشطية المجتمعية ومواجهتها

في سياق كوب 27

(6 أغسطس 2022 – 18 فبراير 2023)

تقييم الفجوات المعلوماتية

مقدمة:

ورقة " **تقييم الفجوات المعلوماتية**": تتضمن مراجعة للإشكاليات المعلوماتية والمنهجية التي تسبب فجوات في قواعد البيانات قد تنعكس على البنية الإحصائية.

- فجوات وإشكاليات معلوماتية عامة:

- البيانات التكميلية للأشخاص، وذلك بالاستعانة بقواعد بيانات / أدبيات سابقة، ولم يتم ذلك نظراً لضيق الوقت ولعدم اتصالها بالبنية الإحصائية لوحدة العد، وذلك في المتغيرات التالية (السن، محل الإقامة، الوظيفة وجهة العمل، سياق اجتماعي وصلة قرابة، الحالة الصحية، أرقام رسمية وقضائية، الاتهامات الموجهة، تاريخ ومكان القبض، مدة احتجاز غير قانونية، أحكام وإجراءات قضائية سابقة، أماكن احتجاز مر عليها).
- البيانات التكميلية لإجراءات وتحركات متصلة بواقعة القمع، وذلك بالاستعانة بآليات بحث متقدمة، ولم يتم ذلك نظراً لضيق الوقت ولعدم اتصالها بالبنية الإحصائية لوحدة العد.
- فجوات معلوماتية بالنطاق الجغرافي في المحافظات الحدودية (شمال سيناء، جنوب سيناء، الوادي الجديد، البحر الأحمر، مطروح)، حيث تعاني من غياب التغطية وفقر المصادر المتاحة والمفتوحة بالمساحة العامة.
- فجوات معلوماتية بالنطاق الجغرافي في محافظات الأقاليم (بخلاف القاهرة الكبرى والإسكندرية)، وذلك بسبب مركزية المعلومات سواء للصحافة أو مختلف أنواع الناشطية كإطار مصدري.
- حالات استثنائية لاعتبارية وقائع قمع جماعية كواقعة فردية، وعدم تسجيلها كوقائع فردية مختلفة.
- تداخل حالات مختلفة من الناشطية المجتمعية لنفس الشخص المتضرر، حيث يتم اعتبار حالة ناشطية واحدة وهي الأكثر ظهوراً أو اتصالاً بالواقعة نفسها.
- محدودية الحالات المُتصلة بالصفة الاجتماعية "أنثى"، بسبب تغلب الرواية الجندرية المركزية.

- مؤشر 1 - مركزي - سياق السلطة التنفيذية:

- تقلص إحصائي في الإحصاء الوصفي العام لـ "سياق السلطة التنفيذية"، بوجود ندرة في الحالات خارج إطار مؤسسات العدالة والأمن وأماكن الاحتجاز.
- صغر الأرقام الناتجة عن العناصر الفرعية في متغير "نوع واقعة القمع" بسبب النقطة الأولى.
- عدم التجانس المعلوماتي بين عناصر فرعية في متغير "نوع واقعة القمع"، مما يستلزم مزيداً من التطوير في البنية المعلوماتية.

- مؤشر 2 - مركزي - سياق مؤسسات العدالة:

- تضخم إحصائي بإضافة جلسات تجديد الحبس، واعتبارها واقعة جديدة مع كل جلسة التجديد.
- على النقيض من النقطة بالأعلى، تقلص إحصائي بسبب استبعاد وضع فرضيات لتواريخ جلسات التجديد الشاغرة غير المسجلة، لاعتبار أنه أصبح إجراء روتيني للغاية ولكون المعيار هو الإبلاغ في المساحة العامة كون أحد أغراضه الردع. والغرض هنا قياس مؤشرات متصلة بالناشطية المجتمعية للمقارنة.
- عدم التجانس المعلوماتي بين عناصر فرعية في متغير "سياق ظرفي لواقعة القمع"، مما يستلزم مزيداً من التطوير في البنية المعلوماتية.
- ضعف المصادر في حالة عنصر "إحالة للتحقيق" في متغير "سياق ظرفي لواقعة القمع"، وهو ما كان يستلزم بحثاً متقدماً.

- مؤشر 3 - مركزي - سياق مؤسسات الأمن:

- مدى معيارية عنصر "تغيب أمني" في متغير "نوع واقعة القمع" في إطار حالات العنف الطائفي.
- عدم إمكانية رصد لامركزي لعنصر "تضييق أمني" في متغير "نوع واقعة القمع"، بما ينتج إحصاءاً ممثلاً ومتناسباً.

- مؤشر 4 - مركزي - سياق أماكن الاحتجاز:

- الاعتمادية المباشرة على المصادر غير الرسمية، لغياب المعلومات من معظم المصادر الرسمية.
- عدم إمكانية رصد لامركزي لعنصر "تضيق معنوي داخل مكان احتجاز" في متغير "نوع واقعة القمع"، بما ينتج إحصاءاً ممثلاً ومتناسباً.

- مؤشر 5 - مقارن - سياق دخول وخروج محتجزين:

- إشكالية الضم المعياري لـ عنصر "إعلان من لجنة العفو الرئاسي" ضمن "إعلان إخلاء سبيل من النيابة"، فيما عدا حالات العفو عن الأحكام القضائية بالإدانة.

- مؤشر 6 - مقارن - فعل احتجاجي / رد فعل قمعي:

- عدم إمكانية رصد لامركزي لعنصر "مطالبة جماعية رسمية وتهديد بالإضراب" في متغير "نوع الفعل الاحتجاجي"، بما ينتج إحصاءاً ممثلاً ومتناسباً.
- عدم إمكانية رصد لامركزي لعنصر "فعل احتجاجي / إضراب عن الطعام داخل مكان احتجاز" في متغير "نوع الفعل الاحتجاجي"، بما ينتج إحصاءاً ممثلاً ومتناسباً.
- تضخم إحصائي بإضافة أيام مختلفة في حالات "اعتصام ميداني / إضراب عن العمل / إضراب عن الطعام" كوقائع منفصلة جديدة.